

تقدم بثقة
Moving Forward
With Confidence



رؤية عمان
2040
Oman Vision



وزارة التهيأة العالمة والدراسات
دائرة برامج المسؤولة الاجتماعية

المديرية العامة للتخطيط والدراسات
دائرة برامج المسؤولة الاجتماعية

برامج المسؤولة الاجتماعية المشاريع المنفذة ، وجهات التمويل خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٩م

جدول المحتويات

الصفحة

الموضوعات

- ٨ ١- المسؤولية الاجتماعية للشركات وجهود وزارة التنمية الاجتماعية
- ٨ أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:
- ١٠ ب- المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلطنة عمان
- ١١ ج- جهود وزارة التنمية الاجتماعية في مجال تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات:
- ١٢ ٢- نبذة عن دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية:
- ١٨ البرامج المنفذة عن طريق دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩
- ١٩ ١: الشركات والمؤسسات المساهمة وإجمالي الدعم المقدم
- ١٩ أ- حجم المساهمات المقدمة لبرامج المسؤولية الاجتماعية من قبل القطاع الخاص
- ٢٣ ب- عدد البرامج المدعومة خلال الفترة وقيمة الدعم المقدم
- ٢٧ ٢: برامج المسؤولية الاجتماعية في الوزارة وإجمالي الدعم المقدم لها
- ٢٧ - الدعم المقدم وفق نوع البرامج
- ٢٩ ٣- البرامج المنفذة خلال الفترة ومقدار الدعم المقدم لكل برنامج
- ٢٩ أ- برنامج كادر:
- ٣٥ ب- برنامج استقرار:
- ٤٤ ج - برنامج دعم الفعاليات:

٤٧ د- برنامج دعم حملات التوعية:

٤٩ هـ - برنامج المؤونة الرمضانية:

٥٠ و- برامج التدريب والتأهيل:

٥٦ ز - برامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

٧٠ ح- البرامج الأخرى المختلفة:

نماذج من البرامج المنفذة عن طريق المديريات التابعة للوزارة ضمن إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية

٧٨ للشركات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩

٧٩ أولاً: محافظة شمال الباطنة

٨٥ ثانيا: محافظة جنوب الباطنة

٨٨ ثالثا: محافظة الداخلية

٩٢ رابعا: محافظة شمال الشرقية

٩٤ خامسا: محافظة جنوب الشرقية

١٠٢ سادسا: محافظة الوسطى

١٠٣ سابعا: محافظة ظفار

١٠٩ ثامنا: محافظة مسندم

١١٠ تاسعا: محافظة مسقط

١٢٤ عاشرا: اجمالي المؤسسات والجهات الداعمة لبرامج المسؤولية الاجتماعية في بعض المحافظات وقيمتها...

١ - المسؤولية الاجتماعية للشركات وجهود وزارة التنمية الاجتماعية

حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بقبول واسع في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والأهلية على المستوى العالمي؛ ذلك باعتباره مفهوما مهما لمختلف المؤسسات المعنية بتطبيقه. فهو مهم بالنسبة للشركات باعتباره معيارا للمنافسة وجذب اهتمام الزبائن. كما تنظر إليه المؤسسات الاجتماعية على أنه مصدر للدعم الاجتماعي وتنمية المجتمع. أما المؤسسات الأهلية فتهتم فيه باعتباره فرصة للدعم المالي للمشاريع التي تنفذها. وتسعى الحكومات لتطبيقه باعتباره أداة من أدوات التنمية الشاملة.

أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لضرورات تنموية هدفت إلى إشراك الشركات في عمليات التنمية على مستوى الدول. وقد تبنت منظمات دولية هذا التوجه. ومن بينها منظمة الأمم المتحدة من خلال المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية الذي أقيم في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢م والذي اعتمد فيه زعماء أكثر من ١٠٠ دولة جدول أعمال القرن ٢١ الذي أكد على أن الشركات - خصوصا تلك العابرة للقارات - تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وقد تم تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من زوايا عديدة ومن قبل العديد من العلماء والمنظمات. ومن أشهر تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات. تعريف البنك الدولي الذي عرفها بأنها «الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة. وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرتهم والمجتمع المحلي والمجتمع الكلي؛ لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية» كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها «تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم».

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي أن من شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة. أهمها ما يلي:

بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمّال.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية جأوبا فعّالا مع التغيّرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جرّاء تبني هذه المسؤولية.

بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين الشركات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد، وهذا يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي الشركات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الأدوات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعها بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة مسؤولياتها ودورها في هذا الإطار.

ب- المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلطنة عُمان.

اهتمت حكومة السلطنة بموضوع الشراكة بين القطاعات ودورها في إحداث التنمية الشاملة؛ ولذلك تضمنت الاستراتيجيات الوطنية تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد استجابت المؤسسات الحكومية للتوجه العالمي الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما عمدت إلى وضع المفهوم والأدوات الخاصة به موضع التنفيذ من خلال التشريعات والأجهزة والسياسات.

ولقد كان من بين أبرز مخرجات الرؤية التنموية ٢٠٢٠م هو أن تلتزم شركات القطاع الخاص بمسؤولياتها تجاه المساهمة في التنمية الشاملة بالبلد. حيث تم تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال عدد من الأجهزة الحكومية، منها على سبيل المثال: (الهيئة العامة لسوق المال - وزارة التنمية الاجتماعية - وزارة الطاقة و المعادن - وزارة التجارة والصناعة و ترويج الأستثمار - مركز عُمان للحكومة والاستدامة - غرفة تجارة وصناعة عُمان) وغيرها من الهيئات الحكومية.

كما تم اعتماد تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتباره أحد التحولات الرئيسة المقترحة للاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها خطة التنمية الخمسية التاسعة.

وتضمنت وثيقة رؤية عُمان ٢٠٤٠م هدفاً رئيساً متصلاً بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن الأولوية الخاصة بالرفاه والحماية الاجتماعية. وهو العمل على تحقيق شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبين المجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية. ويعكس هذا الهدف وجود إرادة رسمية في تعزيز مفهوم وبرامج المسؤولية الاجتماعية لخدمة التنمية الاجتماعية في السلطنة وفق منهج استراتيجي بعيد المدى. وقد اعتمد البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والشراكة مع القطاع الخاص باعتبارها أدوات يمكن من خلالها تعزيز الدعم الاقتصادي للبرامج الاجتماعية. وإقامة تعاون بين القطاع الحكومي والخاص بما يخدم أهداف التنوع.

ج- جهود وزارة التنمية الاجتماعية في مجال تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

إدراكا لأهمية برامج المسؤولية الاجتماعية، فقد بادرت وزارة التنمية الاجتماعية مبكرا إلى تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضمّنته سياساتها وأهدافها بالإضافة إلى استراتيجيتها وخطتها السنوية. وحتى تستطيع الوزارة تفعيل الشراكة بينها وبين شركات القطاع الخاص بشكل مؤسسي انطلاقا من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد شرعت عام ٢٠١١م في إنشاء دائرة معنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات باسم دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي، وفي عام ٢٠١٨م تم تغيير التسمية إلى دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية؛ وذلك حتى يتناسب كليا مع أهدافها، والتي من ضمنها:

- بث الوعي بأهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات سواء على المستوى الداخلي للوزارة أو على مستوى المجتمع عموما.
 - التواصل مع شركات القطاع الخاص لاستقطاب التمويل للمشروعات الاجتماعية التي تنفذها الوزارة.
 - المساهمة في التخطيط والإعداد لبرامج اجتماعية بالتنسيق مع المديرية المتخصصة بالوزارة، وطرحها للتمويل على شركات القطاع الخاص.
 - التنسيق بين الجمعيات الأهلية وشركات القطاع الخاص لتنفيذ برامج أهلية اجتماعية مشتركة.
 - إعداد دليل سنوي للمشروعات والبرامج التنموية التي يمكن للشركات تمويلها وفق مختلف اهتماماتها.
 - العمل مع شركات القطاع الخاص للاستفادة من مواردها البشرية لدعم بعض البرامج التدريبية أو تلك التي تحتاج إلى نقل معرفة.
- هذا، وتعمل الوزارة من خلال دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات - بشكل سنوي - على إصدار دليل يتضمن العديد من البرامج التي يمكن لشركات القطاع الخاص دعمها، حيث تمثل هذه البرامج فرصا لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها، وبناء شراكة اجتماعية مع الجهات الحكومية، بحيث تخدم العديد من الفئات الاجتماعية في المجتمع.

تغطي هذه البرامج العديد من المحاور التنموية التي تتميز بالإضافة إلى كونها تلبية للاحتياجات المعيشية والمادية للفئات المستهدفة. بأنها تمثل أدوات للتنمية المستدامة التي تسعى الوزارة للتركيز عليها من خلال هذه البرامج. إذ تتركز هذه المحاور في: دعم التعليم للشباب الذين ينتمون لأسر الضمان الاجتماعي ولا يستطيعون تحمل الالتزامات المالية للدراسة. وتدريب أفراد الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود على مشاريع يمكنهم من خلالها تكوين دخول مستمرة وتحسين مستوياتهم المعيشية. وتحسين المستويات المعيشية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود من خلال تقديم الأجهزة العينية التي يحتاجونها للتغلب على ظروفهم المعيشية. ومساهمة الشركات في بناء وتجهيز المراكز التي تعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية لمختلف الفئات التي ترعاها الوزارة. وتمويل البحث العلمي المخصص لتطوير النظم والبرامج الموجهة لبعض الفئات أو للمجتمع بشكل عام أو للتغلب على التحديات المعيقة للتنمية الاجتماعية. وغيرها من المجالات.

٢- نبذة عن دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية:

تأسست دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية في عام ٢٠١١م حيث كانت بمسمى دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي. إلى أن تغيرت تسميتها في عام ٢٠١٨م لتكون إحدى دوائر المديرية العامة للتخطيط والدراسات بالوزارة دعماً للإسهام في تحقيق أهداف الوزارة. وتحسين الوضع المعيشي للفئات التي ترعاها الوزارة. والتي جسدت اختصاصاتها في تحفيز الشركات ومؤسسات القطاع الخاص على دعم وتمويل المشاريع الاجتماعية والخيرية التي تنفذها الوزارة. وتنمية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الأهلية العاملة في السلطنة. وتنسيق الجهود معها لتمويل المشاريع ذات النفع المجتمعي. ومن منطلق اهتمام الوزارة بالاستثمار والدعم الاجتماعي نفذت الوزارة العديد من البرامج والمشاريع بالتعاون مع بعض مؤسسات القطاع الخاص. ولم تقتصر هذه المشاريع المنفذة على المشاريع التنموية فقط وإنما تنوعت لتشمل المشاريع والبرامج التدريبية والإنشائية والترفيهية والتوعوية والمساعدات المادية والعينية.

وتجسيدا لشعار شراكة في خدمة المجتمع. سعت الوزارة لخلق شراكة مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تمويل مشروعات العمل الاجتماعي من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع. حيث تعددت البرامج الممولة من القطاع الخاص لدعم أنشطة الوزارة أو مؤسسات العمل الأهلية العاملة في المجال الاجتماعي.

رؤية دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية:

بناء شراكة اجتماعية فاعلة بين الوزارة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الأهلية والجمعيات الأهلية في إطار المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات والمؤسسات.

رسالة الدائرة:

خلق وتعزيز شراكة بين الوزارة والقطاع الخاص: لإيجاد تمويل للبرامج الاجتماعية للوزارة بهدف خدمة ورعاية المجتمع العُماني.

قيمتنا:

- تعزيز ثقافة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمع وتشجيع الشركات على تبني المفهوم والعمل به.
- تحقيق مبدأ الشراكة الاجتماعية بين القطاعات الثلاثة في المجتمع (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، القطاع الأهلي) من أجل خدمة المجتمع والتنمية في السلطنة.
- مساعدة الشركات ومؤسسات المجتمع الأهلية: من أجل أن يكونوا شركاء فاعلين للحكومة في التنمية الشاملة في البلد.